العلاقة الجدلية بين التنمية الشاملة والاستقرار السياسي
دراسة تحليلية

م.د. مالك دحام متعب(*)

Abstract

The Debate Relation between The Political Development and Political Stability

The importance of Political Development is acquired and it adds the thinking development, development of the political and social behaviours in a way that makes the forces against the political operation gives up the arguments and logos that makes it in a position that monopolizes the authority and makes the political competitors far away.

The effective political development develops a state to the level of the national

missions that do not delay absolutely, the political readiness is a mix between the bi-nationality and specialization ,in addition to its mixture between the contemporary ,originality and modernization. Also it does not be on the national state building in any form which depend on culture of levels of the national specialization ,and the cultural variety enriches national culture. The political development that has in its account the cultural and social limits that performs the basic pivot of national culture in which the sub-cultures have abolished. These limits have their strong existence when practicing the political development searching for a role of the best individuals ,groups and parties. This means that a mission of political development is to pays attention to the public affairs of all following its pivot with which it stems.

The political development is regarded as a linked operation consisting of a set of the political ,social and economic continuous transformations that develops the capabilities of society in all directions ,it uses forces for all to achieve prosperity of society.

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

ملخص :– العلاقة الجدلية بين التنمية السياسية والاستقرار السياسي

تكتسب التنمية السياسية أهميتها مما تضيفه على الحياة السياسية من تنوير فكري ، وتطوير للسلوك الاجتماعي، والسياسي،على نحو يجعل القوى المتصدية للعملية السياسية تتخلى عن الطروحات والشعارات التي تجعلها في موقع يحتكر السلطة ويقصي المنافسين السياسيين .

أن التنمية السياسية الفاعلة ترتقي بالدولة إلى مستوى المهمات الوطنية التي لاتحتمل التأجيل إطلاقًا، فالتعبئة السياسية هي التي تزاوج بين الثنائية الوطنية والخصوصية ، فضلا عن مزاوجتها بين المعاصرة والأصالة والتحديث. كذلك فهي لاتقفز بأي بشكل من الأشكال فوق بنيان الدولة الوطنية التي تستند إلى ثقافة تعتمد مستويات من الخصوصية الوطنية ، كما التنوع الثقافي يشكلحالةأغناء للثقافة الوطنية. فالتنمية السياسية هي التي تأخذ في حسابها المحددات الثقافية والاجتماعية والتي تشكل المحور الرئيس للثقافية الوطنية. التي تنصهر فيها الثقافات الفرعية كافه. تلك المحددات التي تملك حضورها القوي في حال ممارسة التنمية السياسية بحثًا عن دور أفضل للأفراد والجماعات والأحزاب .هذا معناهأن تكون مهمة التنمية السياسية إعادة الشأن العام للجميع انطلاقًا من محورها الذي تبدأ منه وبه.

إذ تعد التنمية بأنها "عملية متصلة تتكون من مجموعة من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المستمرة التي تعمل على تطوير قدرات المجتمع في الاتجاهات كافة فهي توفر القدرات للجميع تحقيقا لرفاهية المجتمع

مقدمة:–

تكتسب التنمية السياسية أهميتها مما تضيفه على الحياة السياسيةمن تنوير فكري ، وتطوير للسلوك الاجتماعي، والسياسي، على نحو يجعل القوى المتصدية للعملية السياسية تتخلى عن الطروحات والشعارات التي تجعلها في موقع يحتكر السلطة ويقصي المنافسين السياسيين .

أن التنمية السياسية الفاعلة ترتقي بالدولة إلى مستوى المهمات الوطنية التي لاتحتمل التأجيل إطلاقًا، فالتعبئة السياسية هي التي تزاوج بين الثنائية الوطنية والخصوصية، فضلا عن مزاوجتها بين المعاصرة والأصالة والتحديث.كذلك فهي لاتقفز بأي بشكل من الأشكال فوق بني ان الدولة الوطنية التي تستند إلى ثقافة تعتمد مستويات من الخصوصية الوطنية ، كما التنوع الثقافي يشكل حالة أغناء للثقافة الوطنية. فالتنمية السياسية هي التيتأخذ في حسابها المحددات

الثقافية والاجتماعية والتي تشكل المحور الرئيس للثقافية الوطنية. التي تنصهر فيها الثقافات الفرعية كافه . تلك المحددات التي تملك حضورها القوي في حال ممارسة التنمية السياسية بحثًا عن دور أفضل للأفراد والجماعات والأحزاب .هذا معنا هأن تكون مهمة التنمية السياسية إعادة الشأن العام للجميع انطلاقًا من محورها الذي تبدأ منه وبه.

مشكلة البحث :-

يتصدى البحث للإجابة على التساؤلات الآتية : -

- هل يعد الاستقرار السياسي نتاجا للتنمية السياسية ؟
- ما هي العلاقة المتبادلة بين التنمية السياسية والتنمية الشاملة ؟
- هل العلاقة بين التنمية الشاملة والاستقرار السياسي علاقة متبادلة (أي كل منهما يحتل دور الآخر في التأثير والتأثر) ؟

هدف البحث :-يسعى البحث للوصول إلى بيان دور التنمية الشاملة في تحقيق الاستقرار السياسي .

فرضية البحث:-تحقيقا لهدف البحث ، تتجه الدراسة نحو اختبار الفرضية :- "هناك علاقة متبادلة بين الاستقرار السياسي والتنمية الشاملة " معتمدا الاستدلال منهجا في التحليل وصولا إلى إثبات فرضيته أو اعتماد بديلها".

التنمية الشاملة :-

تعد التنمية بأنها "عملية متصلة تتكون من مجموعة من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصاديةالمستمرة التي تعمل على تطوير قدرات المجتمع في الاتجاهات كافة فهي توفر القدرات للجميع تحقيقا لرفاهية المجتمع . بما يسمح بتوفير مستوى لائق من العيش للمواطنين في إطار من الأمن بشكل مطرد أو متصل([1])، بمعنى أن التنمية لا تقتصر على زيادة متوسط دخل الفردالحقيقيورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية للشعب وتقليل التفاوت الطبقي، بلضحت تتعدى ذلك إلى تغيير ثقافي الذي يشمل مناحي الحياة المادية والمعنوية المختلفة ([2])، أي إن مفهوم التنمية لم يعد قاصرا على البعد الاقتصادي فقط، بل أضحى يتضمن الأبعادالاجتماعية والسياسية والثقافية، بمعنى إنها عملية إحداث تغييرات شاملة تستهدف

القضاء على كل أنواع التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بتحسين المستوى ألمعاشي للمجتمع والقضاء على تخلفهُ واستغلاله.

وبذاتكون التنمية عملية ذات أبعاد شمولية لكل عناصر البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية ولا يتحقق ذلك إلا بالإنسان الذي هو وسيلتها في تحقيق أهدافها بما يتحقق لهمن تقدم ورفاهية . لذا يمكن القول بأن التنمية الشاملة هي :عملية تغيير ايجابية مستمرة ومتصاعدة وموجهة لتحقيق احتياجات المجتمع المادية وغير المادية.

وكذلك تسهم التنمية الشاملة السليمة في تدعيم قاعدة الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي. ومن هنا فإن الاهتمام بتنمية المجتمع وتطويره بهدف تحقيق التنمية الشاملة والتقدم في شتى مجالات الحياة بخاصةالمجالات السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، تتطلب صياغة أو إعادة صياغة آليات وأساليب التنشئة الاجتماعية السياسية بما تحتويه من أخلاقيات وقيم ومبادئ سامية.

ولا تتحقق التنمية الشاملة الفاعلة ما لم يتم تدعيمها وتقويتها بمشاعر الولاء والانتماء للوطن لتمارس دورا كبير في الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع والدولة، الذي هو الهدف الأساس والمحوري لتقدم المجتمع ورفاهيته .

أولاً : مفهوم التنمية الشاملة :-

يختلف المتخصصون في ميادين العلوم الإنسانية في مسألة وضع تفسير محدد للتنمية الشاملة، إذ تم طرحالكثير من التعريفات التي تناولت التنمية كمفهوم اصطلاحي، وأي المعايير التي يجب إتباعها لوصف هذا المصطلح وتفسيره، إذ يمكن النظر للتنمية من عدة أوجه اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، وسياسية ، كما يمكن النظر إليها بدلالة الكل والجزء أي تحليلها كلا متكاملا أو تفكيكها إلى مكوناتها الأصلية [٣].

فالتنمية شيء لا يمكن اختزاله في تحقق نمو اقتصادي أو تغييرات ايجابية في مستوى الدخل الفردي[٤]، بل أنها مفهوم يتضمن ويحتوي جميع جوانب الانشطه المجتمعية .

بعامه يمكن تعريف التنمية على إنها[٥]: (كل الجهود البشرية التي تبذل من اجل النمو والتقدم، وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع ، فهي كلمة جامعة ، لا تعني مجرد خطة ، أو مجرد برامج، أو مشروعات للنهوض بالشعوب ، اقتصادياً أو اجتماعياً ، وإنما تعني ، كل فعل

إنساني بنّاء ، في جميع القطاعات والمستويات ، يحقق زيادة في الإنتاج وعدالة في التوزيع ، ووفرة في الخدمات ودعم لعلاقة التعاون داخل المجتمع ، التي تحقق الخبرة العلمية ، وتكتشف الموارد الاقتصادية والبشرية وتوجهها كونها قوة دافعة وموحدة لطاقات المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه الكبرى).

عليهفالتنمية هي بحق استثمار.عليه فالتنمية ببعدها الشامل تحتويأبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وغيرها ممثلةً كلاً متكاملاً .

ثانيا : – التنمية السياسية:–

تعد التنمية السياسية بعداً فرعيا من أبعاد التنمية الشاملة، فالتنمية السياسية جزء من التنمية الشاملة . يعرفها الباحثون بأنها " تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل عملي وواقعي، أو تنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة، وتطوير النظم السياسية والممارسة السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية في التعامل وأكثر احتراما لكرامة الإنسان ومطاليبه.

كما ينظر باحثون إلى التنمية السياسية على أنها عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة، بهدف تحقيق قسط من الاستقرار السياسي([٦])، هذا يدل على إن التنمية السياسية تهدف بصورة رئيسة إلى بناء النظام السياسي وإجراء عمليات التحديث عليهِ ليكون نظاماً عصرياً متطوراً. متحولاً بذلك من النظم الشمولية إلى النظم الديمقراطية، إذن فالتنمية السياسية تعني في أحد أبعادها مزيدا من المشاركة في العملية السياسية، بواسطة التكوينات الاجتماعية العديدة ([٧])

إن ذلك يفرض أن تتركز الجهود على الارتقاء بعملية التنمية السياسية ومقوماتها الأساسالتي تتضمن :

- **التمايز** :أي "التمايز في الأدوار السياسية وهو ما يقتضي تعدد ووضوح الأدوار بحيث يكون لكلدور مهماته المحددة فلا تقتصر في هيئة واحدة، فضلا عن ذلك يجب القيام بادوار جديدة غير تقليدية كقيام الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل الاتصال الجماهيري وغيرها"([٨]).وفي حقيقة الأمر إن الدول التي قطعت

شوطا طويلا في مجال التنمية السياسية لاتتميز باختفاء الصراع، وإنما تميزها يكون في وجود آليات ومؤسسات لتنظيم الصراع من حيث أشكاله ومشكلاته وكيفية معالجتها وحلها واستثمارها ايجابيا ، وهكذا فإن المؤسسات تمارس دوراً كبيراً في البلدان المتقدمة، حيث إنها تقدم إطارا للعملية السياسية، لهذا فإن النظام السياسي يتصف بالتخصص الوظيفي والتمايز وتوزيع الأدوار بين الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، مثل الهيئات التنفيذية والمجالس التشريعية والمؤسسات القضائية والأحزاب السياسية والنقابات وغيرها([٩]).وتنوع كبير في الوظائف والمهمات التي تنجز العمل السياسيلذلك يجب أن تسود في المجتمع أحكام وقواعد قانونية تتصف بالعمومية، وهذه القواعد تنطبق على جميع أفراد المجتمع دون استثناء بغض النظر على انتماءاتهم([١٠]).فعندما يكون هناك تولي للمناصب في المجتمع يجب أن يكون على أساس الكفاية والجدارة والتأهيل، لا على اعتبارات أخرى ضيقة كالعلاقات الشخصية والقرابة وغيرها.

- **القدرة**:تعني تنمية قدرات النظام السياسي على معالجة المشكلات مثل الانقسامات والتوترات التي تحدث في المجتمع وكذلك تنمية قدرات النظام السياسي التنظيمية والعدالة في التوزيع كذلك الإبداع والتكيف في مواجهة التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع، أي قدرة النظام السياسي على تنظيم سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع وفاقاً للقانون، واتخاذ القرارات الإلزامية التي تتعلق بتعبئة الموارد البشرية والمادية وتوزيعها وفاقاً لمبدأ المساواة ومقتضيات العدالة.

تأسيسا على مما تقدم فإن التعددية السياسية من المسائل الضرورية الملحة لكل بلد حر يعيش باستقلال ويسعىإلى بناء ديمقراطي وتكوين نظام سياسي جديد يستوعب كل القوى الوطنية ، وإقامة مصالح جديدة تقوم على التوزيع العادل للثورات الوطنية والقيام بعملية البناء السياسي، وذلك عن طريق مشاركة جميع القوى الوطنية السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع التي باستطاعتها المساهمة والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي والحفاظ على عملية تداول السلطة

سلميا، ولهذا فالتعددية السياسية تعد عنصرا مهما من عناصر الديمقراطية وبناء الوحدة الوطنية.

ثالثاً : العوامل المؤثرة في التنمية السياسية :-

تعد العوامل المؤثرة في التنمية بمفهومها الشامل هي ذاتها التي تمارس تأثيرها في التنمية السياسية ، بذلك فان التنمية الشاملة بجميع أجزائها تمثل البيئة الحاضنة للعوامل المؤثرة في التنمية السياسية بصورة أكثر تفصيلاً حسب طبيعتها السياسية ، بما أن التنمية هي عملية تطوير متجهة للأمام وتسعى لإحداث تغيير شامل بصورة كلية وتقوم على تخطيط إرادي يؤسس على وجود التعبئة لكل موارد المجتمع وقدراته وتوجهها نحو تحقيق التقدم والرفاهية[١١]، وفي الآتي ذكر العوامل المؤثرة في التنمية السياسية :-

١. رغبة المجتمعفي التقدم والتطور السياسي والإدارة الحقيقية للنهوض والتقدم بالواقع السياسي للمجتمع والدولة ونظامها السياسي .
٢. السعي والعمل على الشروع بعملية التنمية وتهيئة المستلزمات كافة وتهيئة النظام السياسي بخاصة والنظام الاجتماعي بعامة في تقبل ومن ثم تنفيذ عملية التنمية السياسية
٣. وضع خطة يتم من خلالها تنفيذ هذه العملية، وذلك باعتماد التخطيط الشامل، الذي يستوعب الحاجات السياسية العامة، ويحقق الأهداف السياسية للدولة، ويستغل الفرص والخيارات المتاحة كافة، هذا ما تقوم به السلطة السياسية ممثلة بالنخب التي تمسك بزمام هذه السلطة .
٤. التعبئة الشعبية التي تعد من أهم عوامل نجاح واستمرارية التنمية السياسية، تتجسد التعبئة الشعبية بفاعلية السلوك السياسي الذي تقوم به قيادة المجتمع بتعزيزه وترسيخه وتنميته وتطويره، وإبقاءه محافظاً على النهج الملائم لخدمة أهداف المجتمع.يتم ذلك من خلال الحفاظ على الالتحام والتعاون بين السلطة والجماهير لضمان فاعلية توجيه السلوك المجتمعي للأفراد والجماعات بما يحقق التنمية السياسية[١٢].

سادسا : – مقومات التنمية السياسية:–

تهئ عملية التنمية السياسية بعامة الظروف والاشتراطاتاللازمة للتطوير الديمقراطي، فهي تهدف إلى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاما عصريا ومتطورا وديمقراطيا، فالتنمية السياسية تتجه نحو التخلص من معالم السلطات التقليدية بخصائصها ، التي لم تعد تناسب البناء الجديد، وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع القيم الراسخة التي ما تزال تؤثر سلبا في اتجاهات الأفراد وتوجهاتهم .

أي لابد من القيام بعملية نفسية (التهيئة للتغيير) وإجرائية لجعل الأفراد يؤمنون بأن الحكومة ما هي آلا آلية من آليات تحقيق أهدافهم ومصالحهم وطموحاتهم([١٣]) وهنا من المفروض أن يتسع المجال للتغيير المؤسسي واستمرارية تغيير النظام السياسي، بحيث يكون لدى الأفراد القابلية للموافقة على الأشكال الجديدة للسلطة ، والطرق الجديدة لتداول السلطة.

لتغيير توجهات المجتمع نحو الديمقراطية لابد من اعتماد المقومات الآتية : –

1– المشاركة السياسية.

2– التعددية السياسية.

3– التداول السلمي للسلطة.

4– احترام الإنسان وحماية حقوق

أولاً: المشاركة السياسية:–

تعنيالمشاركة السياسية في ابسط صورها بأنها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، هذا في أوسع معانيها، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم([١٤])،وتعني عند صموئيل هنتنكتون وجون نيلسون، "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاَ، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال"([١٥])، وهذا ما ذهب إليه د.عبد المنعم المشاط، حيث عرّفها بأنها "شكل من أشكال الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياتهُ المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في

المدخلات سواء كانت بصيغة التأييد والمساندة أو المعارضة، لكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلاءم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها"([١٦])

والمعنى الأكثر تداولاً لتعبير المشاركة السياسية هو "قدرة المواطن على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك"([١٧])

وقد استخدم تعبير المشاركة السياسية من قبل باحثين آخرين بمعنى "أن تصدر القرارات العليا تعبيراً عن رغبة المجتمع، ولهذا تتطلب الأمور ظهور التنفيذ النيابي، ونظم الانتخابات والاستفتاء والاستعانة بالخبراء[١٨] إن العملية السياسية تتم عن طريق ممارسة أعداد كبرى من غير الصفوة السياسية، في العمل السياسي والاندماج السايكلوجي للعملية السياسية([١٩])، هذا يعني إشراك الجميع بغض النظر عن مرجعياتهم الاجتماعية والفكرية في الحياة السياسية العامة، وتمكينهم من أن يلعبوا دوراً واضحاً في العملية السياسية، أي تكون السلطة عن طريق التمثيل فيها([٢٠]) وتعد المشاركة السياسية بعداً أساساً من أبعاد التنمية البشرية، فقد عرفها إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرتهُ الأمم المتحدة عام ١٩٨٦، عملية التنمية بأنها عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل الأفراد، التي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياتهُ الأساسية([٢١])

يتضح مما سبق أن العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية البشرية، هو إن الأولى لازمة لتحقيق الثانية، إذ لا يمكن تحقيق أهداف التنمية، بدون مشاركة فعلية وحقيقية من قبل شرائح المجتمع وبمختلف انتماءاتهم الفكرية والإقليمية والاجتماعية.عليهِ يمكن القول إن المشاركة السياسية تعد المظهر الرئيس للديمقراطية، حيث إن ازدياد المشاركة السياسية من قبل الشعب في العملية السياسية يمثل التعبير الحقيقي عن الديمقراطية، ولكن من أجل تحقيق مشاركة سياسية فعالة يتطلب تواجد مجموعة من الشروط لتحقيق ذلك، منها رفع درجة الوعي من خلال القضاء على الأمية والتخلف، وحرية وسائل الإعلام، وحرية الرأي والتعبير، وتقوية وتفعيل دور التنظيمات السياسية الوسيطة من الأحزاب وجماعات مصالح وجماعات ضغط وتفعيل دور المؤسسات والهيئات في الدولة، كمؤسسات المجتمع المدني كونها أداة مهمة من أدواة مراقبة أعمال الحكومة، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي داخل المجتمع، وبناء المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب القوى السياسية الراغبة في المشاركة السياسية، فعند توافر الشروط

المذكورة من الممكن الحديث عن وجود مشاركة سياسية فعالة من قبل الشعب، هذه المشاركة سوف تعود على المجتمع بفوائد عده فالمشاركة السياسية تعني :- ([٢٢]).

1- تحقيق مساهمة واسعة للشعب في رسم السياسات العامةوصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها.

2 - إعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساتهُ وعلاقته بما يتلائموصيغة المشاركة الواسعة للشعب في العملية السياسية وفعالياتها.

3-أضحت المشاركة السياسية إحدى المعايير الرئيسة لشرعية السلطة السياسية في أي مجتمع.

4- تهئ للسلطة فرص التعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته.

5- تحقق الأمن والاستقرار داخل المجتمع.

6- تمثل إرادةالشعب العامة.

7- تقضي على الاستبداد والتسلط والانفراد بالسلطة.

8- تمثل شرطاً أساساً لتحقيق التنمية في المجتمع.

9- تلعب دوراً كبيراً في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية .

يتضح مما تقدم إن إتاحة الفرصة لجميع أفراد المجتمع للمشاركة باتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد، سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم، بمعنى الإسهام في الحياة العامة، يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل البلاد، لان المشاركة السياسية هي إحدى الشروط الأساسلرص الصفوف لتحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك تحقيق أهدف التنمية السياسية .

ثانياً: التعددية السياسية:-

تعد التعددية السياسية ظاهرة ليست بالجديدة في المجتمع الواحد وإنما هي ظاهرة قديمة فعلى سبيل المثال وجدت قبل البعثة النبوية وخلالها، حيث كان المجتمع المكي هو الوعاء الذي يستوعب جميع الذين يعيشون فيهِ، حيث كانت كل قبيلة من القبائل يمكن القول بأنها تشكل حزباً قائماً بحد ذاتهِ ومستقلاً عن القبائل أو الأحزاب الأخرى، وكانيتم توزيع السلطةعن طريق الاتفاق بين القبائل أو الأحزاب أو الكتل التي كانت موجودة آنذاك .

ومهما يكن من أمر فان ظاهرة التعددية الحزبية، كما يعرفها د.سعد الدين إبراهيم هي"مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في

التأثير على القرار السياسي في مجتمعها([٢٣]) بينما عرفها د.محمد عابد الجابري بأنها "مظهر من مظاهر الحداثة السياسية التي هي أولاً وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه "الحرب" عن طريق السياسة أو بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار السلم القائم على الحلول الوسطية([٢٤])

خلاصة فالتعددية السياسية نماذج عدة منها التعددية الحقيقية ومنها التعددية الشكلية، فالتعددية الحقيقية قائمة على وجود أحزاب مختلفة في البرامج والأيديولوجيات. وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها عن طريق الانتخابات الحرة التي تجرى بصورة دورية، أما التعددية الشكلية فهي في إطارها الخارجي تحمل مظاهر التعددية السياسية، أي تكون من عدة أحزاب، ولكن النظام القائم أقرب إلى نظام الحزب الواحد ، وهو الحزب المسيطر([٢٥])، عليه التعددية السياسية تعني الاختلاف في الرأي والطروحات الفكرية واختلاف في البرامج والأيديولوجيات والمصالح والتكوينات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية.

لذلكمن الممكن أن نميز بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية، فالتعددية السياسية تتصف بالشمولية، أي إنها يجب أن تتضمن تعددية حزبية، لأنها تمثل قوة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مختلفة، أما التعددية الحزبية فلا تعني تعددية سياسية، إذا كانت هناك سيطرة كاملة لحزب واحد وتهميش للأحزاب الأخرى، أي إن التعددية الحزبية جزء مكمل للتعددية السياسية([٢٦])

وفاقاً إلى ذلك فإن التعددية السياسية تعد أحد الشروط الأساس لتحقيق الديمقراطية ومظهرا من مظاهرها وعنصرا من عناصر وجودها، لكن لا يغيب عن البال أن تحقيقهاليس أمرا سهلا، لذلك لا يمكن تحقيق الديمقراطية، بين عشيةً وضحاها "فإرساء نظام ديمقراطي معناه إقامة بنيان متكامل يشمل مكونات عدة مثل الضمانات المتعلقة بصيانة حقوق الإنسان بما في ذلك حرية التعبير العلني، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها وسيادة القانون، وإجراء انتخابات حرة نزيهة يتنافس فيها الجميع خلال مدد دورية، ووجود نظام متعدد الأحزاب يسمح بتداول السلطة بصورة رسمية ومنظمة، وفوق ذلك ضرورة وجود نظام للضبط والمراقبة يجعل المنتخبين للمناصب العامة، مسؤولين مسؤولية كاملة أمام الناخبين"([٢٧]) عليه فأن مبدأ إقرار التعددية السياسية لا يعني تحقيق الديمقراطية، فالديمقراطية تعني قبل كل شيء

منع احتكار السلطة والثروة من قبل فئة أو جهة واحدة أو طائفة اجتماعية معينة، أو بدون التداول السلمي للسلطة، وتوزيع الثروة بين الجميع وفاقاً إلى مبدأ تكافؤ الفرص والاستحقاق والجدارة، بدون ذلك فمن الصعب الادعاء بتحقيق الديمقراطية([٢٨])

بهذا المعنى تعد الديمقراطية شكلا من أشكال ممارسة السلطة، على أن يكون هناك اتفاق ووئام بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية والقوى والأحزاب السياسية، على شكل الممارسة، فالمسألة الديمقراطية تبقى شكلية دون مساهمة الجميع في ممارستها، بحيث تحقق في النهاية الوحدة الوطنية عن طريق مشاركة جميع القوى الوطنية السياسية والاجتماعية المؤثرة في المجتمع التي بإمكانها المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي والحفاظ على مبدأ تداول السلطة باعتماد مصدر:

1-سيادة القانون.

2-عدم الجمع بين السلطات.

3-لا سيادة لفرد ولا قلة على الشعب.

4-ضمان حقوق الأفراد.

عليه فالديمقراطية بهذه الحالة ليست فقط أحزاب أو انتخاب، وإنما هي مجموعة من الأفكار والقيم التي ينتجها أفراد المجتمع عن طريق مؤسسات التنشئة السياسية والتوجيهية، ولعلمن أهم هذه القيم هي الإيمان بالتعددية الحزبية والتسامح السياسي والفكري([٢٩]) بعبارة أخرى إن الديمقراطية هي المشاركة السياسية وحقوق الإنسان، وهذا هو جوهر التعددية الحزبية، التي تعني التسامح واحترام حقوق الآخرين وحق الفرد في اختيار من يمثله في السلطة وضمان حقه في عملية صنع القرار السياسي، إن الإطار القانوني والمؤسسي لنظام التعددية السياسية والحزبية الذي يجب أن يقوم عليهِ النظام السياسي في أي بلد هـ:-

1- إن الشعب مالك السلطة ومصدرها، يمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يمارسها بطريقة غير مباشرة عن طريق المجالس المحلية المنتخبة.

2- يجب أن يقوم النظام السياسي على التعددية السياسية والحزبية ذلك من أجل تداول السلطة سلمياً وتنظيم الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية

وممارسة النشاط السياسي. ولا يحق استغلال الوظيفة العامة أو المال لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين .

3- يجب أن يقوم المجتمع على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة.

4- جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات العامة.

5- يجب أن تكفل الدولة حرية الفكر والإفصاح عن الرأي وحرية الصحافة.

6- كل مواطن له حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء.

7- الاعتماد على مبدأ حرية النشاط الاقتصادي.

8- اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً

ثالثاً: تداول السلطة سلميا:-

يقصد بها هو الانتقال الدوري للحكم سلميا ، أي التعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة، وبذلك سوف يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لمدة محددة .بهذا سوف لا يتغير اسم الدولة ولا يتبدل دستورها ولا شخصيتها الاعتبارية بتغيير الحكام والأحزاب الحاكمة، وبهذا فإن السلطة هي اختصاص يتم ممارسة من قبل الحاكم بتخويل من الناخبين وفق أحكام الدستور، أي إن السلطة ليس حكرا على أحد، وإنما يتم تداول السلطة وفاقاً لأحكام الدستور الذي يعد السلطة الذي لا تعلوه سلطة أخرى.

يتضح مما تقدم إن مبدأ التداول السلمي للسلطة من قبل الأحزاب والحركات السياسية يعد من أبرز آليات الممارسة الديمقراطية، فمن غير الممكن الحديث عن قيام دولة ديمقراطية ما لم يكن هناك إيمان واعتراف بمبدأ التداول السلمي على السلطة من خلال تبادل الحركات والأحزاب لمواقع الحكم داخل الدولة([٣٠]) هذا يعني إن السلطة السياسية لم تعد حكراً على أحد أو لحساب حزب معين أو جهة معينة على حساب مصلحة الآخرين، وإنما السلطة يتم إدارتها من قبل الأحزاب والحركات السياسية التي تحصل على الأغلبية من أصوات الناخبين، ولهذا فإن مبدأ التداول السلمي للسلطة يقوم على أساس المنافسة الحرة مابين القوى السياسية، هذا الأمر بحد ذاتهِ يعد ترسيخ لأسس وقواعد الوحدة الوطنية، لأن الحاكم يمثل أرادة الشعب يصون حقوقه وفقاً لأحكام الدستور.بهذا يصبح جميع أفراد المجتمع ينتمون بقوة

إلى المجتمع، ويشاركون بصورة فعاله في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي فإن ذلك سوف ينعكس بشكل إيجابي على أمن واستقرار البلد، ذلك لأن مسألة تداول السلطة ومشاركة الجميع فيها، ومن خلال قنواتها المعروفة، سوف يحقق نوع من الإجماع السياسي، الذي يعد أساساً لبناء وتحقيق الديمقراطية .

رابعاً: احترام الإنسان وحماية حقوقه

إن مسألة حقوق الإنسان التي تقرها الدساتير والتشريعات الداخلية في الدولة، أو في الاتفاقات الدولية والإقليمية لا يتحقق لها الاحترام والفاعلية المطلوبة ألا في ظل وجود ضمانات تعمل على حمايتها، والمقصود هنا بالضمانات الوسائل والأساليب المتنوعة التي يمكن بواسطتها حماية الحقوق والحريات من أن يعتدى عليها([٣١]) ، ويقصد بحماية حقوق الإنسان "مجموعة الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الدولي والإقليمي وعلى الصعيد الوطني من قبل الجهات المختصة في بلداً ما ببيان مدى التزام سلطات هذا البلد بحقوق الإنسان والكشف عن الانتهاكات المرتكبة ووضع المقترحات لوقف هذه الانتهاكات بإحالتهِ إلى القضاء الوطني أو إلى قضاء دولي لمحاسبتهم"([٣٢])

في سياق هذا التوضيح لحمايةحقوق الإنسان وممارستهِ في مجتمع ما، فإن هذه الحقوق لا تحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة وقوانينه ولا بمصادقة هذه الدولة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته، فممارسة الحقوق والحريات لا نجدها إلا في ظل مجتمع حر يتمتع بنظام حر([٣٣]) والصفة الرئيسة التي تميز هذا النظام هي خضوع سلطة الحكم للقانون عن طريق الضمانات التي تكمل الحقوق والحريات العامة، والتي في جوهرها عبارة عن مبادئ قانونية تضمن انصياع السلطة لمطالب الحرية، ويمكن إن نتناول هذه المبادئ على الشكل الآتي:

1- مبدأ سيادة القانون.

2- مبدأ الفصل بين السلطات.

3- مبدأ الفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية.

4- مبدأ استقلال السلطة القضائية.

5- مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين.

6-مبدأ الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة وقراراتها.

1- **مبدأ سيادة القانون** :- يعد منأولى الضمانات لحماية حقوق الإنسان، حيث تخضع سلطة الحاكم في الدولة للقانون خضوع المحكومين لهُ وفقاً للدستور الذي يضع قواعد الحكم الأساسية، ويقرر الحقوق والحريات الخاصة للأفراد والجماعات، بهذا يتحقق للأفراد المركز القانوني في مواجهة سلطة الحكم([٣٤])

2- مبدأ الفصل بين السلطات :

المقصود بالسلطات هو المؤسسات والهيئات العامة الحاكمة في الدولة وهي حسب وظائفها تقسم إلى ثلاثة سلطات تشريعية- تنفيذية- قضائية.

والمراد هنا بالفصل بين السلطات كضمانة من ضمانات حقوق الإنسان، هو أن تكون لكل سلطة من هذه السلطات في الدولة اختصاصاتها المحددة. بحيث تكون كل سلطة منفصلة عن الأخرى انفصالاً مرناً، وذلك لمنع قيام حكم مستبد بتركيز السلطة بيد جهة واحدة ، بحيث تمارس كل سلطة رقابتها على الأخرى مع ضمان الحريات والحقوق في المجتمع . بمعنى عدم تركيز السلطات في الدولة في جهة أو هيئة واحدة، فالشخص لا يجوز له أن يتولى أكثر من وظيفة واحدة من وظائف الدولة الثلاثة، التشريعية - التنفيذية أو القضائية، فمثلاً لو اجتمعت السلطة التشريعية والتنفيذية في جهة واحدة فقد يحدث أن يعّدل القانون لمراعاة أغراض شخصية وبذلك يفقد التشريع الغرض الأساس لهُ وهو وضع قواعد عامة مجردة لتطبق على كل الحالات([٣٥])

3- مبدأ الفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية:

يقصدبالفصل هو عدم تدخل السلطة العسكرية في الشؤون السياسية، ومنع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية وعدم ممارسة العسكريين للسلطة القضائيةوالعكس كذلك .

4- مبدأ استقلال السلطة القضائية:

القضاء بمعناه العام يعني الفصل بين الناس في الخصومات والنزاعات على سبيل الإلزام، ودور القضاء كبير في المجتمع وذلك لإنصاف المظلومين، فالقضاء هو الوسيلة التي تسترجع بها الحقوق إلى أصحابها وتُصان بها الحريات والأعراض والأموال، وإن قيام القضاة بأداء وظائفهم

بحرية واستقلال يعد من أكبر الضمانات لحماية الحقوق والحريات العامة والخاصة، هذا يعني أن يتساوى أمام القضاء الجميع تحت مضلة العدالة.

يقوم مبدأ استقلال القضاء على مبدأ أساس وهو "لكي تتحقق المساواة وتضمن العدالة في الحكم القضائي، يجب أن يتمتع القاضي بالاستقلال التام والحرية الكاملة في عملية اتخاذ القرار القضائي"([٣٦])

5- **مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين:**- تعني الرقابة القضائية حماية حقوق الإنسان من تجاوزات السلطة التشريعية، ذلك من خلال منع المشرع من انتهاك المبادئ التي تهدف لضمان حقوق الإنسان في أثناء عملية تشريع القوانين، ولتحقيق هذا الهدف يجب إنشاء محكمة دستورية عليا يكون اختصاصها الحكم بإلغاء القانون إذا ثبت عدم دستوريته، وتتجسد الرقابة في وجوب خضوع القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية للرقابة القضائية للتأكد من مطابقتها للنصوص الدستورية .

6- **مبدأ الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة وقراراتها:**

كذلك يختص هذا المبدأ بحماية الحقوق والحريات من تجاوزات السلطة التنفيذية، وذلك من خلال مراقبة أعمال الحكومة والإدارة، عن طريق السلطات القضائية التي تشمل تصرفات الإدارة وقراراتها، في حالة ثبوت الإساءة في استعمال السلطة فتقوم السلطة القضائية برد الأمور إلى ما كانت عليهِ، وتصحيح الخطأ والحكم بتعويض المتضررين

رابعاً : – التحديات التي تواجه التنمية السياسية:–

تتفاعل النخبة السياسية في إطار عملها داخل النظام السياسي مع ما يعتري عملية التنمية السياسية وما يواجهها من العقبات التي تتجسد في مجموعة من الأزمات التي تعيق سعيها نحو تحقيق أهدافها وتتمثل هذه التحديات بالآتي [٣٧] :-

١ – مشكلةالهوية:-

تتعلق أزمة الهوية بتكوين الشعور المشترك بين أفراد المجتمع الواحد بتميزهم عن غيرهم من أبناء المجتمعات الأخرى، أي إنها تمثل الشعور بالانتماء الوطني، وتعد هذه الأزمة ذات ثقل

في التنمية السياسية في الجزء المرتبط ببناء الدولة، وتتعلق بالتسامي على جميع الهويات الفرعية الضيقة وتغليب الهوية الوطنية .

إن وجود هذه الأزمة يصيب عملية تنمية سياسية بالشلل في مسيرتهالتحقيق أهدافها، ويبقيها حبيسة التجاذبات الفرعية التي تنطلق من الانتماءات الضيقة لفئات المجتمع بما يشتت الجهد العام للدولة في سعيها لإنجاح هذه العملية .

إذ تؤثر النخبة السياسية في تفاقم أو احتواء أزمة الهوية، وذلك تبعاً لتكوين النخبذاتها ومدى ما تحمله من مؤهلات للتأثير بما تمليه عليهاخصوصياتها التكوينية ، فمثلاً إذا كانت النخب ريفية وترتبط بقيم تقليدية معينة فإنها قد تكون عاجزة عن التعامل مع الحس الاجتماعي العام داخل المجتمع(٣٨)، هذا يعود إلى طبيعة النخب ذاتها والتي لا تمكنها من تكوين هوية موحدة (بفتح الدال) وموحدة (بكسر الدال) في الدولة ان كانت تعبر عن طيف مجتمعي محدد، وعلى العكس من ذلك فيما إذا كانت النخبة تتسم بالتنوع وبالمستوى العالي من الثقافة السياسية المتجددة، فإنها سوف تمتلك ما تستطيع من خلاله بناء الهوية الوطنية، إذ انه وحسب رأي احد المتخصصين يمكن أن تتجاوز الثقافة حدود القوميات الضيقة المتنازعة في نقطة ما، و التي يكوّنها الاقتصاد أو السياسة أو التاريخ الماضي العرقي ، لتقيم توازناً جديداً بصورة شاملة ، تتجاوز الصراعات الناجمة عن الانقسام(٣٩) ، وهذا يعكس إمكانية الدور الإيجابي الذي يمكن إن تلعبه النخب السياسية الحاملة لثقافة واسعة في إرساء الهوية الوطنية للمجتمع وتقليل الآثار السلبية للانتماءات الأخرى .

٢- مشكلة الشرعية :-

تتصل هذه المشكلة بتحقيق الاتفاق حول مشروعية السلطة القائمة والمسؤوليات الخاصة بالحكم، وهي مشكلة دستورية تدور حول تحقيق الاتفاق العام والقبول بالسلطة السياسية القائمة والاعتراف والرضا بها عبر إقناع المحكومين بالسند والمبرر الذي تعتمد عليه هذه السلطة في تفسير احتكارها إصدار القوانين وإدارة شؤون المجتمع الداخلية وعلاقاتها الخارجية، وتستفحل أزمة الشرعية عندما تخرج عن أطرها الدستورية ويظهر ما يسمى بالشرعية (الثورية)، التي تجعل السلطة حكرا على فئة سياسية معينة وهو ما يعيق عملية التنمية السياسية (٤٠). ويمكن للنخبة السياسية تقليل الأثر السلبي لهذه

الأزمة عن طريق (تسويقها) للمجتمع ، فإذا تعلق الأمر، على سبيل المثال ، بتدابير ذات طابع حكومي ، فان نجاحها أو فشلها لا يخضع فقط لقابلية تطبيقها في الميدان ، وإنما أيضا للطريقة التي ينجح القادة في تقديمها ([٤١])، هذا الأمر يتعلق بالعمل الجماعي بين الأطراف المكونة للنخبة السياسية ومدى الوحدة الموجودة داخلها بصفتها ،(إلى حدٍ كبير) ، تعد القابض الرئيس على السلطة وبذلك يمكن القول بأنه: إذا كانت هناك أرضية لقاء بين كل فاعلي الميدان السياسي، مهما كانت الخلافات التي تفصل بينهم، فإنها تتمثل في تأمين سمو السلطة السياسية كعامل محرك للحياة الاجتماعية ، والأمر يتعلق بالنسبة للحكام (النخبة) ، بإضفاء طابع شرعي على وجودهم في السلطة من خلال إرجاع الحد الأقصى من الآثار الخيّرة لنشاطهم([٤٢])، بشكل عام تحدث أزمة الشرعية عندما ترى المجموعة الحاكمة، إن مطالب وسلوكيات الأفراد والجماعات التي تسعى للمشاركة في النظام السياسي هي مطالب وسلوكيات غير شرعية([٤٣]) .

٣.مشكلة التغلغل :-

وتسمى (أزمة الإدارة) وتدور حول مدى كفاية الجهاز التنفيذي للدولة للتغلغل في أجزاء المجتمع وبناه المختلفة، بقصد تحريكه لتنفيذ سياسات الدولة ، بما في ذلك من تأكيد لسطوة الدولة وسلطتها وحضورها الدائم، وشعور المواطن بقدرتها وجدية جهازها المؤسسي في ممارسة مهماته، هذا يرتبط بقدرة النظام السياسي ذاته على النجاح في أداء وظائفه ،المتمثلة بعمليات استخلاص المصادر وتوزيع الأدوار والعوائد بين فئات المجتمع، وممارسة النظم والرقابة وضبط سلوك الإفراد والجماعات([٤٤]). يشكل إخفاق الدولة ممثلةً بنظامهاالسياسي ومؤسساته المختلفة في أداء هذا الدور أزمة تؤثر في تعطيل مسيرة التنمية السياسية. هذا الأمر الذي تتحمل النخبة الجزء الأكبر منه كونها المكون الأساس في قيادة هذا النظام، وهنا تكون كفاءة النخبة واحتوائها على العناصر المؤهلة في العمل التنفيذي، وهو ما يطلق عليه اصطلاحاً (التكنوقراط)، هو الفيصل في تحديد إمكانية نجاح النخبة في تجاوز هذه الأزمة من عدمه، وهو الأمر الذي يعتمد على تركيبة النخبة، وإيمانها بالعلم والتطور والتغيير، أو محافظتها على الوضع القائم([٤٥])،

وعدم تجاوز حالة الجمود وشلل الحركة، الذي يعد عاملاً معطلاً لعجلة التنمية السياسية .

٤.مشكلة المشاركة :-

تنشأ هذه الأزمة عندما يعجز النظام السياسي عن إعادة رسم عملية التفاعلات السياسية بين القوى السياسية المختلفة (أحزاب وجماعات ضغط وغيرها) داخلالمجتمع عندما تتزايد رغبتها في العمل السياسي، وتدخل قوى جديدة إلى عملية التفاعل السياسي هذه، مما يعني ازدياد المطالب السياسية مع ضعف في الحراك السياسي للنظام في استيعاب هذه المطالب وتمثيلها سياسياً، وهو أمر يتعلق بمرونة عمل النظام السياسي وقابليته على التكيف مع الأوضاع المتغيرة بازدياد وتجدد عدد و مواقف القوى السياسية المختلفة فيه، وهو أمر يؤدي إلى تهديد استمرارية عمله وحيويته، مما يؤثر على مجمل مسيرة التنمية السياسية التي تتصف بطابع التغير.

تمثل هذه الأزمة تحدياً مباشراً تتحمل النخبة السياسية بشكل كبير نتائجه، إذ أنها ترتبط بقدرة النخبة على التجدد والتغيير واستيعاب القوى السياسية المختلفة، والآراء والاتجاهات السائدة في المجتمع، إذ يؤدي تزمتها في تبني رؤى سياسية متصلبة إلى نتيجة سلبية، تتمثل في غلق فرص الحراك، و غلق أبواب المشاركة السياسية أمام أعداد كبرى من أبناء المجتمع، ما يؤدي إلى عملية تدوير بطيئة داخل النخب، وجعل التغيير في النمط السياسي فيها رهناً بحدوث انقلاب عسكري أو موت زعيم كبير أو بثورة شعبية أو انتصار حرب أهلية([٤٦])، على العكس من ذلك في حالة وجود نخبة متفتحة ، مما يجعلها تسمح بعملية الحراك والتجديد، وهو ما يزيد من إمكانية تجاوز النظام السياسي لهذه الأزمة المتعلقة بالمشاركة، وفتح قنوات التواصل والتجدد مع الآراء السياسية والقوى الصاعدة فيه.

٥.مشكلة الاندماج:-

تعد هذه الأزمة المفتاح الرئيس لحل كل من أزمتي التغلغل والمشاركة، إذ إنها تتعلق بكيفية تنظيم الوحدات الاجتماعية الوطنية بكل أشكالها الاقتصادية والسياسية وإدماجها في كتلة متجانسة ومنسجمة، وتحدث هذه الأزمة عادة عند حدوث الاختلال في الفعاليات

الرامية لحل أزمتي التغلغل والمشاركة، ويتطلب مواجهة الأزمة هذه وجود نخبة سياسية حاكمة تتجاوب مع قيم الأصالة والحداثة، فضلا عن تجاوبها مع تنوعات المجتمع المختلفة ([٤٧])، مما يجعل النخبة أمام تحدي الاندماج الأيديولوجي والثقافي، ويجعل نجاحها في القيام بذلك نجاحاً لعملية التنمية السياسية وفشلها انتكاسة كبرى لها .

٦- مشكلة التوزيع :-

تدور حول الاختلال الحاصل في توزيع نسب الموارد والثروات والخدمات على وحدات المجتمع وأفراده ، تبرز عادة حينما يستأثر عدد قليل من الأفراد بثروات المجتمع وخيراته، وتُحرم الغالبية العظمى منها ، ويعني ذلك أن النخبة بحد ذاتها تشكل جزءً من هذه الأزمة، إذ تتركز، حسب رأي الباحثين، بالسلطة والقوة والنفوذ في عدد قليل ومحدود من الأشخاص وتحرم الغالبية العظمى من التمتع به([٤٨])، لكن مع ذلك، تختلف طريقة تعاطي النخبة مع هذه الأزمة باختلاف طبيعتها بتمتعها بصفة الانفتاح من عدمه، ففي بعض المجتمعات تعمل النخب الثقافية والنخب الرائدة في حقوق الإنسان والبيئة والأسرة والتعليم بتضافر جهودها مع النخب القائدة (السياسية) في نسق فعّال يستطيع تجاوز، قدر الإمكان، هذه الأزمة([٤٩])، وبعكس ذلك تبقى هذه الأزمة عقبة رئيسة في طريق تحقيق عملية التنمية السياسية .

يتضح من ذلك إن باستطاعة النخبة السياسية إزالة أزمات التنمية السياسية عن طريق إحلال الصفات الايجابية في داخل النخبة ذاتها، ومن ثم إشاعتها ثقافة سياسة وسلوكاً بما يضمن ديمومة مسيرة عملية التنمية السياسية، و يرى عالم السياسة الأمريكي "غابرييل آلموند" حسب ما يذكر أحد الباحثين([٥٠]): ((إن منهج التنمية السياسية يقوم على فكرة التنمية باعتبارها عملية مواجهة مشكلات أو أزمات بما يترتب عليه ذلك من ضرورة اتخاذ قرارات سياسية ترتبط بالظروف الحضارية والاجتماعية،مما يحدد مجال الاختيار أمام الصفوة(النخبة) السياسية التي قد تتخذ القرارات يرتكز ذلك على مفهوم القيادة وعلى مفهوم الأزمة كمظهر من مظاهر عملية التنمية السياسية)).

في تأكيد على أهمية الدور الذي تؤديه النخبة السياسية في مجمل العملية التنموية بضمنها الشق السياسي منها و المتمثل بعملية التنمية السياسية.

[١]يوسف الصائغ، التنمية العربية من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل، مجلة المنتدى (منتدى الفكر العربي)، السنة ٩، العددان ١٠٦– ١٠٧ تموز/ آب، ١٩٩٤، ص١٣.

[٢]عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣، ص٢٨٦

[٣]للمزيد انظر : اندرو ويستر ، مدخل لسوسيولوجية التنمية ، ترجمة حمدي حميد يوسف ، سلسلة المائة كتاب ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٣٢–ص ١٦٨ ، وانظر كذلك : د.رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ١٠٧ – ص ١٢٣ .

[٤]د.إبراهيم مشورب ، التخلف والتنمية – دراسات اقتصادية ، دار المنهل مكتبة رأس النبع ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ١٦٣

[٥]انظر : د. عيد حسن عيد ، دراسات في التنمية والتخطيط ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ ، ص ٩٥ – ص ٩٦ .

[٦]علي الدين هلال، نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية، الإسكندرية، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص١٤٩.

[٧]عبد المتجلي يحيى، التنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة الباحث العربي، العدد٩، تشرين الأول –كانون الأول١٩٨٦، ص٧٧

[٨]عبد المتجلي يحيى، التنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة الباحث العربي، العدد٩، تشرين الأول –كانون الأول١٩٨٦، ص٧٧

[٩]صادق الأسود، محاضرات التنمية السياسية، تأريخ المحاضرة ١٩٨٨/٢/٢٩.

[١٠]عبد السلام إبراهيم بغدادي، المصدر السابق، ص٢٨٤.

[١١]رياض عزيز هادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٦ – ص١١٧ .

[١٢]إحسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، ط ح ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥ – ص ١٧ .

[١٣]ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، المصدر السابق، ص٢١٧.

[١٤]ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، المصدر نفسه، ص٢١٩.

[١٥]عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، الإمارات العربية، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص٣٦.

[١٦]المصدر نفسه

[١٧]ثامر كامل محمد، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥١، ٢٠٠٠، ص ص١١٧–١١٨.

[١٨]نبيل السمالوطي، بناء القوة والتنمية السياسية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص١٤٧

[١٩]سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥، ص٨٦

[٢٠]المصدر نفسه.

[٢١]محمد فائق، حقوق الإنسان والتنمية، مجلة المستقبل العربي، السنة٢٢، العدد٢٥١، يناير ٢٠٠٠، ص ص١٠٢–١٠٣

[٢٢]علي عباس مراد، التنمية السياسية وأزمة المشاركة، مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، (بغداد دار) الحكمة ١٩٩٠.

[٢٣]رياض عزيز هادي، من الحزب الواحد إلى التعددية، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥، ص٦٣

[٢٤]محمد عابد الجابري، التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها، (حالت المغرب)، ندوة منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٧٩، ص١٠٧.

[٢٥]محمد عابد الجابري، التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها، مصدر سبق ذكره،ص١٠٧

[٢٦]جليل إسماعيل مصطفى، التعددية السياسية في الأردن وجذورها الفكرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص١٩

[٢٧]عبد السلام إبراهيم بغدادي، المصدر السابق، ص٢٩١.

[٢٨]برهان غليون، فكرة الوحدة في المغرب العربي، تكوين الجماعات الوطنية، دراسات عربية، السنة ٢٢، العدد ١ حزيران ١٩٨٦، ص٢٥ .

[٢٩]ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، المصدر السابق، ص١٦

[٣٠]حسين علوان ا، التعاقب على السلطة في الوطن العربي، بغداد، مجلة دراسات إستراتيجية، عدد٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص١٧٣

[٣١]باسل يوسف، حماية حقوق الإنسان في الجامعة العربية، الواقع والخلفية السياسية، بغداد، مجلة الدراسات السياسية، ع٩، بيت الحكمة، صيف ٢٠٠٢، ص ص١١٨-١١٩.

[٣٢]حسين جميل (حقوق الإنسان في الوطن العربي: المعوقات والممارسة)، ورقة عمل مقدمة إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢ (بيروت: المركز، ١٩٧٧)، ص٥٣٠.

[٣٣]رياض عزيز هادي، حقوق الإنسان (تطورها – مفاهيمها – حمايتها)،كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١١١

[٣٤]حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، المصدر السابق، ص٥٣٣

[٣٥]رياض عزيز هادي، المصدر السابق، ص١٣٣.

[٣٦]رياض عزيز مصدر سبق ذكره ص ١٣٥.

[٣٧]للمزيد انظر :لم يتطرق احد الباحثين حسب ما تم الحصول عليه من مصادر الى تصنيف اكثر حداثة بعد العالم الأمريكي لوسيان باي الذي ذكر هذا التصنيف، للمزيد انظر: د. صادق الأسود ، مصدر سابق ، ص٤١١ص٤١٥ . وانظر كذلك : مجموعة مؤلفين ، مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث ، مركز دراسات العالم الثالث ، جامعة بغداد ، مطابع دار الحكمة ،١٩٩٠ ،ص١٢٣- ص١٢٥ . وانظر كذلك :د . محمد زاهي المغيربي ، مصدر سبق ذكره ،ص٣٢٨ ص٣٢٩، و انظر كذلك: محمد نصر مهنا، مصدر سابق ، ص٣٢٦-ص٣٣٥.

[٣٨]غازي بو دبوز، إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخب السياسية منها ، دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ،٢٠٠٥ ، ص٤٥٩.

[٣٩]برهان غليون ، مجتمع النخبة ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ،١٩٨٦ ،ص١٢٧

[٤٠]شريف يوسف ، أزمة الشرعية وخيارات المعرضة ، مقالة منشورة في شبكة المعلمات الدولية (الانترنيت) على موقع مركز القاهرة لحقوق الإنسان على العنوان التالي : www.cihrs.org

[٤١]فيليب برو ،مصدر سبق ذكره ، ص٤٨٨

[٤٢]المصدر نفسه ،ص٤٨٩

[٤٣]محمد زاهي المغيربي ، مصدر سبق ذكره ،ص٣٢٨ ص٣٢٩

[٤٤]إبراهيم درويش ، النظام السياسي . دراسة فلسفية تحليلية ، ج١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص١٧.

[٤٥]علي غازي بو دبوز، إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخب السياسية منها ، دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ،٢٠٠٥ ، ص٤٥٩.

[٤٦]احمد زايد و د. عروس الزبير، مصدر سابق،ص٥٠

[٤٧]انظر :احمد زايد و د. عروس الزبير، مصدر سابق ص٥١

[٤٨]إبراهيم أبراش ، مصدر سابق ،ص١١٤ . ص١٢٧.

[٤٩]احمد زايد و د. عروس الزبير، مصدر سابق ،ص٥٠

[٥٠]محمد نصر مهنا، مصدر سابق ، ص ٣٣٧.